الضمان الاجتماعي

مجلة لمواضيع الرفاه والسياسات الاجتماعية

تصدر عن مؤسسة
التأمين الوطني

عدد 129, أيلول 2026

ملخَّصات الابحاث

عوامل لتدخُّل عاملات اجتماعيات من خلال الممارسة السياساتية في مجال التجدد الحضري في بلدية تل أبيب يافا

عيديت فايس-غال[1] وجوني غال[2]

بالرغم من الأهمية المعارة لتدخل عاملات اجتماعيات في تصميم السياسة، لا تزال المعرفة عن العوامل التي تدعّم هذا التدخل، غير كاملة. حيث هدفت هذه الدراسة إلى توسيع المعرفة عن العوامل التي تدفع عاملات اجتماعيات إلى إدماج الممارسة السياساتية في عملها والمواظبة عليها لفترة طويلة الأمد، وذلك من خلال دراسة حالة من عاملات اجتماعيات من دائرة الخدمات الاجتماعية في بلدية تل أبيب-يافا تمكّنَّ من إدماج أبعاد اجتماعية في السياسة البلديّةِ تجاه التجدد الحضري في السنوات 2010–2025. فتكون نقطة الانطلاق النظرية للدراسة هي الإطار المفاهيمي لشرح التدخل من جانب عاملات اجتماعيات في المسارات للتغيير السياساتي، والذي يفرق بين اربع فئات من العوامل: بيئات، فرصة، تيسير، دافعية (Gal & Weiss-Gal, 2023). حيث جُمِعت المعطيات من خلال الجمع بين ثلاثة مصادر: 13 مقابلة معمَّقة شبه منظَّمة، و39- وثيقة وخمسة مصادر ثانوية عن التجدد الحضري. وحُلِّلت المقابلات والوثائق من خلال تحليل المضمون الاستنباطي والاستقرائي. حيث دلت المكتشفات على أنه كان للعاملات الاجتماعيات دخل في تدعيم إنشاء وحدة تخصصية للتجدد الحضري في دائرة الخدمات الاجتماعية (2021)، وفي تبنّي نظام إجرائي بلدي لإشراك الجمهور والمرافقة الاجتماعية في سيرورات التجدد الحضري (2025). وإن اجتماعا لعوامل بيئات (مثل ضائقات اجتماعية أو عيوب في السياسة)، وعوامل فرصة (مثل معايير مؤسسية محلية تتيح تدخّلا لمهنيين في تصميم السياسة)، وعوامل تيسير (مثل الدعم والمساندة من جانب إداريات الدائرة) وعوامل دافعيةٍ (مثل مواقف مهنية وثقة انتقادية)، خلق نظاما ديناميكيا دائريا دفع إلى التدخل من خلال الممارسة السياساتية وعزز المواظبة عليها.

[1] مدرسة العمل الاجتماعي على اسم بوب شافل، جامعة تل أبيب.
[2] مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي على اسم باول برفالد، الجامعة العبرية في القدس.

تجربة أمهات من شمال البلاد تم إخلاؤهن من بيوتهن خلال حرب السيوف الحديدية

إيريس مانور بنياميني[3]، عيرغا كيبولنيك[4]، شير عاموس[3]، مور حين-كوهين[3]، شاي إفراييم-أفيدار[3]

أسفرت حرب «السيوف الحديدية»، التي نشبت في السابع من تشرين الأول 2023، عن أكبر وأطول عملية إخلاء لمواطنين منذ إقامة دولة إسرائيل. فمن ضمن المواطنين الذين أصبحوا خاضعين للإخلاء تركّز هذه الدراسة على أمهات تم إخلاؤهن مع عائلاتهن إلى فنادق في منطقة الشمال. حيث هدفت الدراسة إلى أن تتقصى تجارب أمهات، تكاد أصواتهن لم تُسمع ولم يحظَ صنعهن بالتقدير الكافي، رغم أنه في حالة غاب فيها الشعور ب-»الكون في البيت»، يُنسب إليهن وإلى المهام المنسوبة إلى أمهات، دور مركزي. وأُجريت الدراسة بالمنهجية الكيفية من منظور نسوي. وتمت في الدراسة المقابلة مع 19 أما من شمال البلاد تم إخلاؤهن من بيوتهن مع عائلاتهن. حيث أخلى البعض منهن نفسه مع المجتمعات التي انتمى إليها قبل الإخلاء، وتم إخلاء البعض منهن إلى فنادق بدون أن يعرف مسبقا خاضعين وخاضعات للإخلاء آخرين. وأشارت مكتشفات الدراسة إلى ثلاثة أبعاد مركزية، تُعنى بثلاثة مستويات من التعامل مع الأمور: (1) مستوى الفرد، الذي يُعنى بالرفاه النفسي للأم وتعاملها مع الأمور كفرد; (2) مستوى العائلة، الذي يُعنى بالتعامل الوالدي للأمهات مع الأمور; (3) مستوى المجتمع، الذي يُعنى بمسائل الانتماء في مقابل الوحدة والغربة. حيث تشير مكتشفات الدراسة إلى الكفاح من أجل الثبات الوالدي، ومن أجل ضمان الأداء داخل العائلة ومن أجل الحفاظ على شخصية الوالد في حالات الطوارئ. فشكلت تلك الأمور محورا مركزيا في الشهادات المسموعة خلال المقابلات. حيث طرحت الشهادات الخشية من زيادة الخطر لتطور مشاكل عاطفية، ولكنه وُجِدت إلى جانبها ايضا قدرة بارزة على تطوير المتانة. وترتبط هذه الأبعاد أيضا بالبعد النسوي للدراسة: عبرت تجربة الإخلاء عن التوتر بين مهام جنوسية تقليدية وواقع متغير ومشحون عاطفيا. فلم يكشف الإخلاء عن مكان الأم ضمن الوحدة العائلية أثناء أزمة فحسب، بل وضعها أيضا في الواجهة في سياقات من التعامل مع الأمور، والإدارة، والمتانة وصنع المعنى. وقد تقدّم مكتشفات الدراسة إسهاما على مستوى السياسة الاجتماعية في حالة ستتطلب فيها أحداث أمنية الإخلاء، وسيمكنها المساعدة على توفير الدعم الصحيح إلى الأمهات الخاضعات للإخلاء. فيوصى بتبنّي سلم

[3] مركز دراسة الابتكار في العمل الاجتماعي، قسم العمل الاجتماعي، تل حاي- جامعة كريات شمونا في الجليل.
[4] مركز دراسة الابتكار في العمل الاجتماعي، قسم العمل الاجتماعي، تل حاي- جامعة كريات شمونا في الجليل، ومدرسة العمل الاجتماعي، كلية صفد الأكاديمية.

ماسلو الهرمي للاحتياجات بغية أن تُوفَّر إلى أمهات تم إخلاؤهن من بيوتهن استجابة فيزيائية وعاطفية على حد سواء. فمن المهم أن تُوفَّر الاستجابة على نحو شمولي، مع إدماج كافة عناصر الدعم وإدماج الأمهات الخاضعات للإخلاء في سيرورات لاتّخاذ القرارات. وكذلك من المهم توفير الدعم العاطفي إلى الأمهات، وهناك مجال للاعتناء بالارتباطات المجتمعية لخلق الشعور بالهوية وبالانتماء.

"معا يكون كل شيء أفضل": متانة مجتمع أبناء الطائفة الإثيوبية في نظر أصحاب وظائف في المجتمع

ميري غولدرت[5] وسيمحا غتهون[6]

رغم السنوات الكثيرة التي انقضت على عملية موشي (1984–1985)، يكون أبناء الطائفة الإثيوبية عبارة عن فئة اجتماعية كانت ولا تزال تخضع لسيرورة الانتقال إلى البلاد كقادمين جدد والاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيلي. وإلى الآن ركزت أغلبية الدراسات على حالة الضيق وعوامل الخطر، بينما حظيت عوامل المتانة التي تميز أبناء الطائفة الإثيوبية بقليل جدا من الاهتمام. ويصف الأدب تشكيلة متنوعة من المميزات والموارد الشخصية، والعائلية والمجتمعية مثل الشعور بالتماسك الشخصي والمجتمعي، تغذي القدرات على التعامل مع تحديات وأزمات يواجهها مهاجرون. وتهدف هذه الدراسة الكيفية إلى التقصي، اعتمادا على منهج التكوين الصحي، لكيفية نظر أصحاب وظائف من وسط أبناء الطائفة الإثيوبية، إلى المجتمع والموارد التي يوفرها إلى أفراده. حيث شارك في الدراسة 20 صاحبا لوظيفة، جميعهم أفراد مجتمع أبناء الطائفة الإثيوبية ممن يعملون في هذا المجتمع. فجُمِعت المكتشفات من خلال مقابلات واستبيانات أونلاين، وتشير إلى أن المجتمع يشكل لمن تجرى مقابلات معهم مصدرا لمشاعر ترتبط بمكوني المعنوية والشمولية من الشعور بالتماسك. وتَمثَّل مكون سهولة الإدارة بأربعة نهوج تطبيقية يتّبعها المجرى المقابلات معهم في عملهم: (1) شراكات وإشراك المجتمع; (2) قيادة من داخل المجتمع; (3) إستهداف الحصول على مواقع مفتاحية; (4) تماسك كقوة. ويدل تحليل المكتشفات على نقطة التحول

[5] قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الكلية الأكاديمية أونو.
[6] قسم التربية، كلية سمينار هكيبوتسيم.

الشخصية لأصحاب الوظائف وعلى قدرتهم على إحداث تحول أيضا على قصة مجتمعات القادمين الجدد إلى البلاد. وتبين هذه المكتشفات إستراتيجيات التعامل مع الأمور عند القيادة المشركة في مجتمع أبناء الطائفة الإثيوبية، التي تتميز بالجمع بين استهداف الإدامة والاستعداد للتغيير. فيُعرض اعتماد هذا النهج المشرك أيضا لمرحلة لاحقة من تطوير برامج لتأهيل إداريين وإداريات في مجتمع أبناء الطائفة الإثيوبية.

الانعكاسات لإغلاق بحري على الفقر الطاقوي في إسرائيل

عينبار كيرشنبويم[7] وتدي لزبنيك[8]

يصبح النظام الطاقوي العالمي في العقود الأخيرة أكثر تعرّضا لخطر التشويشات على إثر أحداث جيوسياسية. فإن الاعتماد المتزايد على خطوط ملاحية بحرية أو بنى تحتية طاقوية تقع في البحر، يزيد من خطر إغلاقات وأزمات اقتصادية مصاحبة. فإن إغلاقا بحريا، وإن يكون مؤقتا، قد يشوش الإمدادات من المصادر الطاقوية الأولية، ويسفر عن ارتفاعات حادة في أسعار الطاقة وتعميق فجوات اجتماعية من خلال توسّع نطاق الفقر الطاقوي- وضع تُضطرّ فيه أسر معيشية إلى تكريس جزء غير معقول من مدخولها لاستهلاك طاقة أساسي. وفي هذه الدراسة دُرِس التأثير الاقتصادي لإغلاق بحري على نظام الطاقة الإسرائيلي، مع التركيز على فرع الكهرباء كمؤشر مركزي لرفاهية الأسر المعيشية. حيث يعتمد التحليل على معطيات تأريخية لشركة الكهرباء حول الاستهلاك والأسعار، تُدمَج معها عروض محاكاة لسيناريوهات إغلاق أمام إمدادات الغاز الطبيعي الإسرائيلي وقُطارات تصل عبر خطوط إمداد من البحر. حيث تشير المكتشفات إلى أن إغلاقا تاما أمام إمدادات الغاز الطبيعي يسفر عن ارتفاع بحوالي 28% في أسعار الكهرباء، ويرفع بما يقارب ثلاثة أضعاف، معدل الأسر المعيشية التي تقع دون حد الفقر الطاقوي في حالة لا تكون فيها منصات الغاز قابلة للاستفادة منها. وسيتطلب هذا الأذى من خزينة الدولة استثمارا ضخما لإبقاء كافة الأسر

[7] مدرسة العلوم السياسية، جامعة حيفا، والمعهد للسياسة والإستراتيجية البحرية في المركز الوطني لاقتصاد أزرق، جامعة حيفا.
[8] قسم أنظمة المعلومات، جامعة حيفا.

المعيشية في البلاد ما فوق خط الفقر الطاقوي. وتشير هذه المكتشفات إلى صلة مباشرة بين قابلية التعرّض للخطر الطاقوية والاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي، وتشدد على أهمية سياسة طاقوية متقدمة وبنى تحتية عمومية للرفاهية كبنى تحتية مكملة للأمن الوطني في عصر من مخاطر طاقوية عالمية.

نحو سياسة وطنية للأمن الغذائي: خلفية، مبادئ، توصيات

مقال رأي

روني ستريار[9]

يكون الحق في استهلاك الأغذية عبارة عن شرط أساسي للعيش بكرامة. ولكن معدل انعدام الأمن الغذائي في إسرائيل من أعلى المعدلات لدى الدول المطوّرة اقتصاديا. ورغم خطورة الوضع، تكون السياسة الاجتماعية في هذا المجال منقوصة. ويقوم هذا المقال بدراسة انتقادية لتعريفات، ونظريات وقضايا مركزية في مجال انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، يطرح المقال مبادئ وتوصيات للنهوض بسياسة وطنية شاملة في هذا المجال، بالاعتماد على مبادئ وتوصيات بُلورت في مستند السياسة **المخطط الوطني للأمن الغذائي**. حيث استندت منهجية بلورة المستند إلى تطبيق مبدأ العدالة المعرفية (epistemological justice) من خلال سيرورة تشاركية لتطوير المعرفة (participative knowledge development) تمت في السنوات 2023–2025 وساهم فيها ممثلون حُكْميون، وباحثون من الساحة الأكاديمية وممثلو منظمات من القطاع الطوعي في هذا المجال. فإلى جانب بلورة توصيات جوهرية في مجالات الرفاهية، والتربية، والزراعة، والبيئة والحكم المحلي، حدد المساهمون في السيرورة خمسة مبادئ مركزية لتطوير سياسة وطنية شاملة في هذا المجال: الحق في استهلاك الأغذية كحق اجتماعي، والاعتراف بالبعد البنيوي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، ورؤية متعددة المجالات وما بين دائرية ومتعددة القطاعات، وتبنّي منهج ديموقراطي-تشاركي وتدخُّل الحكم المحلي.

[9] قسم العمل الاجتماعي، المركز الأكاديمي روبين، والمركز المتعدد المجالات لدراسة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، جامعة حيفا.

من إعاقة إلى ثروة إستراتيجية: رفع قيمة أشخاص أصحاب إعاقات

مقال رأي

يشعياهو (شايكي) هوتسلر[10]

يطرح المقال ويحلل التغيير على صعيد النموذج الفكري الذي حصل في النظرة إلى أشخاص أصحاب إعاقات من القرن ال20- إلى أيامنا هذه من خلال الانتقال من النموذج الطبي الذي يصنّف ك-»مأساة شخصية» إلى نماذج اجتماعية وإيجابية. حيث يصف المقال مصطلح **رفع القيمة الاجتماعية** (Social Role Valorization)، الذي يعرض اعتبار الإعاقة ليس فقط مسألة حقوق فحسب، بل ثروة تكوّن قيمة زائدة للمجتمع برمته. ويضرب المقال لاحقا مثلا ل-»مفعول خفض الرصيف»، الذي حوّل تطويرات تكنولوجية، وتشريعية وبيداغوغية خُصّصت من البداية لأشخاص أصحاب إعاقة، من حل من أجلهم إلى معيار يخدم المجموع السكاني برمته ويحسن جودة حياته. وكذلك يؤكد المقال على الأهمية الأعمالية التي تملكها مبادئ التنوع، والمساواة والاحتواء (DEI)، فتُثْبت فعاليتها كمحركات نمو، وابتكار وربحية في منظمات عالمية. وكذلك يُطرح المنهج الإيجابي الذي يعتبر التنوع العصبي (مثل التوحد وال-ADHD)، ميزة نشوئية وإستراتيجية في اقتصاد المعرفة العصري، ويعرض وقف محاولات «التطبيع» لصالح الاعتراف بالإسهام الفريد الذي يقدّمه الاختلاف البشري. وعلى أساس هذه المبادئ المعروفة، والتي يُدمَج معها المنهج القائم على القيود كسيرورة تدعّم التعلّم، يُطرح المنهج المختلط من رفع قيمة أشخاص مع وبدون إعاقات. فتُورَد أمثلة إضافية لرفع القيمة من مجال الرياضة شبه الأوليمبية في سياقات من الإعاقة الجسمية، أو الحسية أو الإدراكية، والتي تشكل مختبرا من الابتكار مع الاعتماد على تشديد القيود الفريدة بأقصى درجة. وفي النهاية تجرى مناقشة انتقادية للطرق لتطبيق المنهج المختلط من رفع قيمة أشخاص مع إعاقات في المجالات التي ينشغل بها صانعو القرار في السياسة الاجتماعية في إسرائيل.

[10] المركز الأكاديمي لفينسكي-فينغايت، كلية علوم الحركة والرياضة، وإيلان- المركز الرياضي للمعوّقين في رمات غان.